العوامل التي تؤثر في اختيار المشكلة :

هناك عدة عوامل تؤثر في اختيار المشكلة ، من هذه العوامل :

1- الاطار المرجعي الذي ينتمي اليه الباحث .
2- قيم الباحث (فالقيم لا تؤثر في اختيار المشكلة فحسب ولكنها تؤثر في الاسلوب المتبع والملائم اضافة الى الطريقة التي يرى بها الباحث العلاقة بينه وبين موضوع الدراسة) .
3- درجة التفاعلية المتأصلة في اسلوب معين اعتبرت ملائمة لجمع البيانات حول المشكلة المختارة .
4- منهجية الباحث التي تشمل درجة البرهان المطلوبة من اجل ان يأخذ في الاعتبار الفرض المثبت (على سبيل المثال يطلب بعض الباحثين معامل الارتباط بدرجة دلالة احصائية معينة ، بينما يكتفي آخرون بوضعية السلوك المشاهد وتسجل هذه المشاهدات في ملاحظات الميدان) .
5- مجال الدراسة (وحدة التحليل اهي الفرد او الجماعة او المجتمع) .
6- كيفية التعامل مع الوقت ، (اهي دراسة استعراضية للسكان عند نقطة معينة من الوقت ، ام هي دراسة طولية تجري على فترات زمنية متعددة) .

•هدف البحث :

يمثل هدف البحث المحور الاساسي في منهج البحث العلمي ويعتمد تحديده على اساس المشكلة التي تم وضعها او التساؤلات التي تم طرحها ... والهدف قد يكون هو واحد رئيسي او مجموعة اهداف رئيسية او اهداف رئيسية وتشتق منها اهداف فرعية .

ويجب ان يتسم هدف او اهداف البحث بمجموعة من الصفات :

1. ان يكون واضحا ومحددا وموصفا .
2. مطابقا لما يراد به اساسا في المشكلة او التساؤلات المطروحة .
3. الا يكون خياليا او غير ممكن تطبيقه .

وتمثل هذه الخطوة في تحديد اهداف البحث بالدقة الكافية حتى تضمن سلامة البيانات التي سوف يتم جمعها فيما بعد .

فرضية البحث :

تعرف الفرضية بانها تخمين او استنتاج ذكي واولي يصوغه الباحث او يتبناه ، ولو مؤقتا لايجاد علاقة بين الحقائق او الظواهر او المعطيات ... وليكون هذا الفرض كمرشد له في البحث والدراسة التي يقوم بها ، وبمعنى آخر تعرف الفرضية او الغرض بانها علاقة بين عدد من المتغيرات ينجم عنها تأثير او متغير في احدهما بسبب الاخر او بشكل تبادلي .

وتوجد علاقة بين الفرضية والنظرية والفرق بينهما هو في الدرجة لا في النـــوع اي : ان الفرضية تكون قبل النظرية ، وبمعنى آخر ان النظرية بمراحلها الاولى هي فرضية ، وعند اختيار الفرضية بمزيد من الحقائق والبراهين يمكن ان تصبح نظرية ، اما القانون فهو يمثل النظام او العلاقة بين ظاهرتين او اكثر .

لقد درج الباحثون او بالاحرى معلمو اصول البحث العلمي على اعتبار عملية صياغة الفرضية احدى الخطوات الجوهرية الاولية التي ينبغي للباحث ان يحسمها قبل البدء بعمليات البحث الفعلية . ولكن ما المقصود بالفرضية وهل هناك فرضيات اكثر صحة وفاعلية من فرضيات اخرى ؟ وبناء على اية معايير يمكننا محاكمة الفرضية المستخدمة وتقرير درجة صحتها ؟

وتؤدي الفرضية بصيغتها الاصيلة ادوارا مهمة جدا وجوهرية في تعظيم مكانة البحث العلمي واعلاء شأن البحث العلمي في المجتمعات المتقدمة :

أ. تحدد الفرضية بصيغتها الاصيلة سلفا المساحة البحثية التي سوف تنشط داخل حدودها عمليات التنقيب عن الشيء المطلوب العثورعليه . فهي من هذا المنظور احدى وسائل تجنب الهدر في الجهد والمال .

ب. تساهم الفرضية بصيغتها الاصيلة في تعيين ادوات البحث الملائمة للتنقيب في المساحة البحثية المختارة .

ت. تبرمج الفرضية بصيغتها الاصيلة هوامش التجديد والتقليد ، والرفض والامتثال والابداع والمحافظة فـي العمليات البحثية بكاملها . فاتساع افق البحث وغرابته رهن بالفرضية المتبناة .

الفرض او النظرية يتم اختيارها من قبل الباحث بصفة نهائية بعد دراسة عميقة ودقيقة ويستعد للدفاع عنها ويجب ان تتوفر فيها الشروط الآتية :

والفرضية تصاغ عادة بأسلوبين :

أ. اسلوب الاثبات : وهو ان الباحث يفترض ان العلاقة بين المتغيرات موجودة وستعطي اثرها اذا ما تحققت .

ب. اسلوب النفي : وهو ان الباحث يفترض ان لا وجود لاي علاقة بين المتغيرات .

ويفترض في نهاية البحث او المجال التطبيقي لكل محور او حالة تم الاشارة اليها في الفرضيات يشير اليها الباحث هو مدى اثبات او نفي ما افترضه .

وتمثل الفرضية محور او نقطة دلالة للتأكد من سير العلاقة بين مكونات عنوان البحث والمشكلة والهدف ومدى امكانية صحة تحقيقها .

1- يجب في الوقت نفسه ان تكتب الفرضية بأقل العبارات .
2- يجب ان تكون على شكل علاقة .
3- قد تكون الفرضية رئيسية واحدة او مجموعة فرضيات رئيسية .

ويمكن ان تكون هناك فرضيات فرعية تشتق من الفرضية الرئيسية . طبعا هذا يحدده محاور المشكلة وحجم الاهداف المتوخاة وعلاقة ذلك بالمتغيرات .

ولتوضيح ذلك :

ان الباحث يفترض لا توجد علاقة بين الرقابة والفساد الاداري وهنا يريد بناء فرضية نفي ولكن في الحقيقة سيجد هو ان هناك علاقة قوية بين عملية الرقابة والفساد الاداري وبهذا سيؤكد الباحث نفي فرضية واثبات هذه العلاقة :

او قد يكون هو افترضها ان هناك علاقة بين الرقابة والفساد الاداري .... ثم جاءت النتائج تنفي ان هناك علاقة طردية وهذا سيؤكده الباحث بأثبات افتراضه .

ففي كل الاحوال يحق للباحث افتراض العلاقة الطردية او العكسية او اثبات او نفي وهذا معمول به ولكن عليه ان يؤكد صحة فرضيته خلال البحث .

اثبات الفروض :

ان اثبات صحة الفروض يجب ان تتفق والفروضيات او الاسئلة التي تسأل في المنهج الوصفي . وان اختيار أي فرض لا يتحقق يعود سببه الافتراضات ، فالافتراضات هي حلول وتجزئة ومفتاح الفرض والاسئلة هي حلول للافتراضات فكل الاسئلة والافتراضات تسعى

لتحقيق صحة الفرض فإذا كان أي اختيار سالب ستكون صحة الفرص ضعيفة او ان التجربة التي اجريت غير صحيحة فأذا كانت هناك عبارة واحدة لا تتفق مع الفرض فيجب ان يتخلى الباحث عن الفرض وهناك متطلبات لاثبات الفرض :

1- ان تتطابق كل الاختبارات التجريبية والادلة مع النتائج .
2- ان تكون الاختبارات دقيقة بدقة النتائج التي حصل عليها الباحث .
3- ان تكون النتائج منطقية ولا يوجد علاقات متناقضة .

ان قوة اثبات الفرض هي نتيجة للتجربة واختبار الفرض هو احتمال لحقيقة ونتيجة الفرض بعد الاختبار سيكون اثبات حقيقة وتكون هذه الحقيقة لها قوة اساسها الاختبار وقوة الاثبات معناه ان الفرضيات كانت صحيحة .

حدود البحث ونطاقه :

ان اي بحث لا يتناول مشكلة مطلقة بلا حدود او ليس لها وجود على واقع الحياة او في المجتمع لهذا فان وصف المشكلة وتأطيرها وتحديد الهدف او الاهداف ولغرض تشخيصها ثم البحث عن المعالجات المناسبة فان اسلوب البحث العلمي يستلزم تحديد مجال للبحث او حدود للبحث وفي كثير من الاحيان يتم وضع تلك الحدود مع عنوان البحث نفسه أي دراسه في (يحدد اسم الشركة) او للفترة من (مثلا تذكر السنة او السنوات) وتقسم الادبيات المتخصصة حدود البحث ومجاله في اتجاهين ظرفيين احدهما زماني والآخر مكاني ويمكن توضيح ذلك بما يأتي :

اولا : حدود البحث الزماني .

ويقصد به الفترة الزمنية التي سيتناولها البحث وما يتعلق بها من معلومات واحداث وهذه الحدود الزمانية غير ملزمة بفترة محددة ولكن تفرضها طبيعة البحث ونوع المشكلة وحجم البيانات المطلوبة للطالب (الباحث) والاستاذ المشرف والهدف من البحث ودوره في تحديد ذلك . وقد تفرض اوضاع معيشة أمنية او قانونية دون اخذ الحدود الزمانية فمثلا لذا الباحث أن يقترب جهد الامكان .

ثانيا : الحدود المكانية .

وهذا ايضا مرتبط بالمجال (النشاط او المكان او المنظمات) الذي ظهرت فيه المشكلة او يراد دراسة المشكلة بها وتطبيقها وقد تكون اختيار نشاط معين ارتبط بالمشكللة نفسها وقد يكون شكلا آخر هو ان المشكلة عامة يراد دراستها في هذا المجال .

ومن الضروري توصيف هذه الحدود وتحديد اسم المشروع او المجال او العينة المراد دراسته وجغرافيتها . وهذا يعتبر من مستلزمات البحث العلمي في تحديد مسسارات العمل وتقويم فيما بعد مدى امكانية معالجة المشكلة ، ويختلف اختيار حدود البحث المكانية ايضا ، باختلاف طبيعة المشكلة وخصائصها وما يراد لها من مجالات لغرض تطبيقها ومدى العلاقة بين مكونات المشكلة والاهداف والمكان او العينة المختارة.

وفي معرفة تناولت منهجية البحث وحدوده نجد ان معظم الباحثين يخلطون بين "حدود البحث" من جهة ، و " صعوبات البحث " و " محيط دائرة البحث " من جهة اخرى ، على الرغم من ان المفهومين الاخيرين هما من مكونات المفهوم الاول .

في حقيقة الامر ليس المقصود بـ " حدود البحث " تعداد المعوقات التي منعت الباحث من اتمام اجراءات بحثه التي كان قد خطط لها كما يمكن ان توحي به ممارسات معظم الباحثين المدمنين على استهلاك شكليات نموذج البحث السائد . وقد نجح بعض هؤلاء في تحريف عبارة " حدود البحث " لتصبح " محددات البحث " فيتناسب بالتالي مضمونها (استعراض

صعوبات البحث) مع دلالتها (المعوقات التي منعت تنفيذ جميع اجراءات البحث بالشكل المطلوب) .

وليس المقصود ايضا بعبارة " حدود البحث " رسم الخطوط الوهمية التي تفصل بين ما هو الموضوع العام للبحث وما لا يدخل في اطار هذا الموضوع بل الافق التي تنتهي عنده امكانية استخدام نتائج البحث والقضايا التي يمكن ان تغطيها نتائج البحث المتوقعة وتلك التي لا يمكن ان تطبق عليها النتائج بالرغم من ظاهر التقارب الفيزيائي او المعنوي بين فئتي القضايا المذكورة . فالحدود في نهاية التحليل يفترض ان تتناول على الاقل احد التوجهين التاليين :

اولا : يجدر بـ " حدود البحث " ان تتوجه الى القاريء مستهلك البحث و/او نتائجه . فـ " حدود البحث " ليست فقط الدائرة التي تحرك او يتحرك الباحث في داخلها وانما بشكل اساسي هي المدى الذي يسمح للقاريء - مستهلك البحث – ان يستثمر نتائج البحث (مع الاحتفاظ بالمصداقية) ضمنه .

ثانيا : تمثل فكرة " حدود البحث " بالنسبة للباحث حدود المسؤولية وكأنه تعهد فالباحث يحدد في هذه الفقرة كل ما يتعهد بانجازه ويكون قادرا على تحمل مسؤولية نتائجه من اجراءات البحث وموضوعاته الفرعية ، ويحمي بالتالي كرامة بحثه من التأويلات المتطرفة ويدفع عنه احتمالات الاستغلال الخاطيء لنتائجه .

اسلوب البحث :

من المعلوم ان البحث ليس مجرد فكرة وتشخيص لمشكلة او الاشارة اليها عبر تساؤلات وكذلك ليس هو هدف مجرد بل كل هذه الاشياء تمثل نقاط توجه ومرتكزات تساعد في معرفة الباحث ماذا يجمع من المعلومات والبيانات ومن اين والى اي شيء يوجهها ... ولكن هذا طبعا ليس بدون ادوات ولا وسائل او اساليب . وفي ضوء طبيعة البحوث والمجالات التي تناولها وكذلك مجتمع البحث والعينة فأن للبحث اساليب متنوعة ، ويشمل الاسلوب على الادوات التي سيستخدمها الباحث كأدوات في جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وما هي الاساليب الاحصائية المعتمدة وكذلك اشارة يمنع البحث والعينة وحجمها والمقابلات . كما يستعرض في أسلوب البحث جانبيين مهمين تختلف تقسيماتهم من دراسة لاخرى ولكن تتبلور في محور :

المحور الاول – الجانب النظري .

والذي يشمل على :

أ. منهجية البحث والدراسات السابقة .

ويشمل هذا على محورين :

- منهجية البحث والتي تتمثل بالمشكلة والهدف والاهمية والفرضية والحدود والاسلوب والمحددات وغيرها .
- الدراسات السابقة ويشمل : استعراض للدراسات التي انجزت من قبل الباحثين والتي لها علاقة بموضوع البحث بشكل مباشر او غير مباشر ومن ثم تحليلها لاغراض المقارنة مع ابرز النقاط الجوهرية وصولا الى تحديد ماهي ميزة البحث المراد انجازه وماهي المؤثرات الجديدة التي سوف يطبقها البحث .

ب. الفصل النظري :

والذي يشمل عدد من الفصول المتوازنة أو فصل واحد وحسب وطبق حجم الاطروحة وطبيعة المتغيرات وقد يفصل البحث الى مباحث وتحدد فيه المفاهيم والمداخل النظرية والنظريات والاوامر التي قيلت فيه مع استعراض واضح المعالم يكون باتجاه عنوان البحث مع

ضرورة ان تكون للباحث شخصية التجميع التحليل والآراء والمقارنة والموافقة والنقد خروجا بتعريف اجرائي خاص مع مجريات البحث .تناولت المتغيرات الثابتة والمستقلة التي سيعتمدها الباحث في بيان علاقة كل جهه مع الاخرى . تناول الآثار والنتائج التي توصلت اليها الدراسة مع ملاحظة ان كل ما في الجانب النظري يمثل مدخل او اساس فيما سوف نتناوله في الجانب العلمي .

المحور الثاني- الجانب العملي .

وطبعا الجانب العملي (التطبيق) هذا يختلف من مجال علمي لآخر وحسب طبيعة الاداة والوسائل المستخدمة ، ولكن عموما يجب ان يحتوي على ما ياتي :

- تعريف بالمؤسسة او المجتمع الذي سيكون مجال الدراسة والتي اخذت منه العينة .
- عرض النتائج التي توصلت اليها من خلال الجدول والرسوم .
- تحليل والتعليق على تلك النتائج من خلال عوامل الارتباط والتأثير او ما اظهرته التجارب او الآراء او الحقائق الرقمية في المؤشرات او اجابات العينة .

محور الاستنتاجات والتوصيات :

ويمثل هذا المحور خلاصة الجهد وبلورة للحصيلة التي توصل اليها الباحث من خلال تأشير كافة ملاحظاته على شكل استنتاجات علمية وبشكل محاور او مجاميع وحسب المتغيرات التي تناولها مع ربطها بالحقائق الرقمية وكذلك بالمؤشرات القياسية المعتمدة او بمقارنتها مع بحوث اخرى تناولت هذا المجال .

وبعد ذلك يبدء الباحث بتسجيل التوصيات اللازمة والتي ليس لها عدد محدد او قياسات او شروط سواء انها :

1- قد حققت من الهدف واقتربت او توغلت في تحليل المشكلة وكشف اسبابها ثم تحديد آليات المعالجة .
2- توجيه كل توصية او مجموعة التوصيات لجهات تعتبر مسؤولة عن تنفيذها .
3- الابتعاد عن الانا والشعور بالتعالي في عرض التوصيات .
4- الابتعاد عن التوصيات العائمة او العامة التي يعرفها الجميع .

- امكانية وضع حلول عملية من خلال استراتيجية عمل صالحة للتطبيق.
- عدم التحليق في الاحلام عند بعض الوصايا واستخدام اسلوب التدرج والواقعية والتوازن مع الامكانيات .
- وضع توصيات للباحثين او للدراسات اللاحقة لاستكمال حل المشكلة – عندما تكون هذه المشكلة ذات جذور او متعلقة بجوانب متعددة .

ولكي يحصل تصور عام لدى اي باحث ولاي مجال يمكن تقسيم مراحل البحث وبدون خطوط فاصلة ثقيلة ولكن مع هذا لا بد من ان توجد خيوط فاصلة ولو غير مرئية ماديا او زمانيا ... كما يجدر الاشارة ان لكل مرحلة دورة زمنية او وقت لانجازها او قد يفصل الوقت على مستوى كل خطوة داخل المرحلة .

وقد تتداخل في بعض الاحيان بعض الاجراءات لمرحلة معينة ويتم العمل بها بشكل متوازي او حتى نجد ان بعض الاجراءات او الخطوات في مرحلة معينة قد يتم المباشرة فيها بشكل متوازي زمانيا مع خطوات المراحل السابقة لها وهذا طبعا يقدر الباحث وتفرضه الظروف وطبيعة البحث ، حيث نجد ان البعض قد يباشر في التدوين او الكتابة وهو طبعا ضمن المرحلة الثالثة وهو ما زال لم يستكمل الجانب العلمي .